

اقتراح قانون مُعجلٌ مكررٌ
يرمي إلى تعديل المادة 360
من قانون أصول المحاكمات الجزائية

مادة وحيدة:

أولاً: يضاف إلى المادة 360 من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم 328 تاريخ 2/8/2001 وتعديلاته، النص التالي:

«يجوز للمحقق العدلي أن يعرض تحقيه عن النظر في الدعوى. كما يحق لكل من أطراف النزاع أن يطلب ردّه.

يقدم عرض التحقي أو طلب الرد إلى المجلس العدلي فينظر فيه في غرفة المذاكرة، وقراره بهذا الشأن لا يقبل أي طريق من طرق المراجعة.

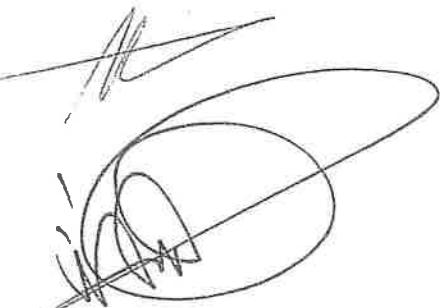
لا يوقف تقديم طلب الرد السير في الدعوى أو أي من إجراءاتها أو التحقيقات فيها، إلا إذا قرر المجلس العدلي خلاف ذلك في غرفة المذاكرة.

في كل ما لا يتعارض مع أحكام هذه المادة، تطبق على عرض التحقي و طلب الرد القواعد الواردة في هذا الشأن في قانون أصول المحاكمات المدنية.

فور نفاذ هذا القانون التعديلي، تحال إدارياً إلى المجلس العدلي جميع طلبات تحقي أو رد المحققين العدليين المقدمة قبل سريانه والتي لم تقرن بقرار نهائي بتاريخ نفاذها، ويتابع النظر فيها من النقطة التي وصلت إليها وفقاً لأحكام هذه المادة».

ثانياً: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

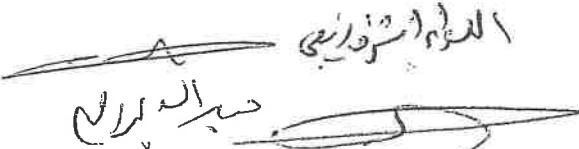
النائبة بولا يعقوبيان



بولا يعقوبيان



د. هشام البيلالي



د. أحمد الزرايم

الأسباب الموجبة

لما كان قانون أصول المحاكمات الجزائية قد أنشأ مجلساً عدلياً بمقتضى الباب الخامس منه، وقد أولاه النظر في بعض الجرائم الهامة التي تحال إليه بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

ولما كان القانون المذكور قد أناط مهمة التحقيق في الدعاوى المُحالة إلى المجلس العدلي بقاضٍ يعينه وزير العدل بموافقة مجلس القضاء الأعلى سندًا للمادة 360 من نفس القانون ويطلق عليه تسمية "المُحقّق العدلي".

ولما كان قانون أصول المحاكمات الجزائية لم ينص على أحكام خاصة ترعى رد أو تتحي المُحقّق العدلي على الرغم من أنه أشار إلى إمكانية رد أو تتحي أعضاء المجلس العدلي في الفقرة الثانية من المادة 357 منه، فضلاً عن نص المادة 363 من ذات القانون التي توّجّب تطبيق الأصول المتبعة أمام قاضي التحقيق لدى المُحقّق العدلي ما قد يتّيح القول بإمكانية رد أو تتحيّه انطلاقاً من أحكام المادة 52 من القانون نفسه التي تُجيز لقاضي التحقيق عرض تتحيّه ولأطراف النزاع طلب رد وفقاً للقواعد الواردة في هذا الشأن في قانون أصول المحاكمات المدنية.

ولما كان هذا الواقع قد أنشأ عدة إشكالات قانونية وآراء متضاربة لا سيما حول إمكانية رد أو تتحيّه المُحقّق العدلي فضلاً عن المرجع المختص للنظر في هذه الطلبات في ظل غياب النص القانوني على تحديد هذا المرجع.

ولما كان عدد من المدعى عليهم في القضية المتعلقة بجريمة انفجار مرفأ بيروت قد استغلوا تعلّقاً بهذا الأمر، وتقديموا بطلبات رد متعددة ومتكررة، أمام محكمة الاستئناف في بيروت كما أمام محكمة التمييز المدنية، بحق المُحقّق العدلي في تلك القضية بغية كف يده عن الملف استناداً إلى نص المادة 125 من قانون أصول المحاكمات المدنية التي توّجّب على القاضي المطلوب رد التوقف عن متابعة النظر في القضية منذ تبليغه طلب الرد، وهو ما أدى عملياً إلى تعطيل التحقيق منذ ما يزيد عن ثمانية أشهر ولا يزال.

ولما كان من الثابت، وفي ضوء إعلان كل من محكمة الاستئناف في بيروت ومحكمة التمييز المدنية عدم اختصاصهما للنظر في طلبات رد المُحقّق العدلي، أن الهيئة العامة لمحكمة التمييز - وبصفتها ناظرة في طلبات تعيين المرجع - قد اتخذت قراراً برقم

في طلب رد المحقق العدلي حيث اعتبرت أنه يُعد بمثابة قضاة المحكمة العليا أسوة بأعضاء المجلس العدلي.

ولما كان قرار الهيئة العامة المذكور قد صدر خلافاً لمطالعة النيابة العامة التمييزية المؤرخة في 9/11/2021 في نفس القضية التي انتهت فيها إلى أن المجلس العدلي هو المرجع المختص للنظر في طلبات رد المحقق العدلي وتحيته، وذلك انطلاقاً من المبدأ الذي اعتمدته المشتري في المادتين 123 و 128 من قانون أصول المحاكمات المدنية حيث أوجب تقديم طلب الرد أو التحفيز أمام المحكمة التابع لها القاضي، وإن المحقق العدلي تابع للمجلس العدلي تماماً كما أن قاضي التحقيق تابع لمحكمة الاستئناف حيث دائرة التحقيق.

ولما كان من الواجب في ضوء ما تقدّم، حسم مسألة ردّ وتحيي المُحقّق العدلي من خلال التدخل التشريعي في سبيل سدّ الثغرات القانونية في هذا المجال وتلافيًّا للتعسّف الحاصل في هذا الميدان، وعليه تم إعداد اقتراح القانون المرفق لإضافة نصٍّ بهذا الشأن إلى المادة 360 من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي ترعى كيفية تعيين المُحقّق العدلي، وأهم ما يتضمّنه الإقتراح:

- إخلاء المجلس العدلي لأحكام الرد والتحي.

إخلاء المجلس العدلي صلاحية النظر بطلبات رد أو تحي المحقق العدلي، وذلك انطلاقاً من المبدأ الذي اعتمدته المُشترِع في المادتين 123 و 128 من قانون أصول المحاكمات المدنية، بأن يُقدم طلب الرد أو التحـي أمام المحكمة التي يتبع لها القاضي.

اعتبار طلب الرد غير موقـف حـكماً للسيـر في الدعـوى أو أيـ من إجرـاءـاتها أو التـحـقيـقاتـ فيهاـ، علىـ أنـ يـعودـ للمـجلسـ العـدـليـ اـتـخـاذـ القرـارـ خـلـافـ ذـلـكـ فيـ ضـوءـ مـدىـ جـديـةـ أـسـبـابـ طـلـبـ الرـدـ، وـذـلـكـ تـلـافـياـ لـالـتعـشـفـ الـحاـصـلـ منـ خـلـالـ سـوـءـ استـغـالـ أحـكـامـ المـادـةـ 125ـ منـ قـانـونـ أـصـولـ الـمـحاـكـمـاتـ المـدـنـيـةـ وـالـذـيـ أـذـىـ إـلـىـ تعـطـيلـ التـحـقـيقـ العـدـليـ فـيـ مـلـفـ اـفـجـارـ مـرـفـأـ بـيـرـوـتـ لـمـدةـ تـجاـوـزـ التـمـانـيـةـ أـشـهـرـ حـتـىـ تـارـيخـ تـقـديـمـ هـذـاـ الإـقـراـحـ.

إخلاء طلبات رد المحقق العدلي وتحتيه لأحكام قانون أصول المحاكمات المدنية في كل ما لا يتعارض مع الأحكام الخاصة الواردة في الإقتراح.

وجوب إحالة طلبات رد أو تحـيـ المـحـقـقـينـ العـدـليـينـ الـتيـ لاـ تـزالـ قـيدـ النـظرـ بـتـارـيخـ نـفـاذـ القـانـونـ التـعـدـيليـ إـلـىـ المـجـلسـ العـدـليـ لمـتابـعةـ النـظـرـ فـيـهاـ منـ النـقطـةـ الـتيـ وـصـلتـ إـلـيـهاـ.

لذلك

فإننا نتقدم باقتراح القانون المُعجل المكرر المرفق ربطاً على أمل مناقشته وإقراره.
النائبة بولا يعقوبيان

دولة رئيس مجلس النواب المحترم
مذكرة عملاً بالمادة 110 من النظام الداخلي لمجلس النواب
(تبرير صفة الإستعجال المكرر)

لما كان الواقع قد بيّن أن التحقيق العدلي في جريمة انفجار مرفأ بيروت، المحالة على المجلس العدلي بمقتضى المرسوم رقم 6815 تاريخ 11/8/2020، تمت عرقنته وتأخيره تعسفاً لمدة طويلة جداً تجاوزت الثمانية أشهر من خلال الاستغلال المتمادي لبعض النصوص القانونية والحسابات لغير غایاتها فضلاً عن استثمار التغرات أو عدم الوضوح في بعض هذه النصوص للهدف نفسه، وهو ما ينذر أيضاً بانتهاج نفس الأسلوب في قضايا أخرى ما من شأنه التأثير سلباً على حُسن سير العدالة.

ولما كان من الواجب التصدّي تشريعياً لهذه الإشكاليات بأقصى سرعة تحقيقاً للعدالة خصوصاً أن الذكرى السنوية الثانية لفاجعة انفجار مرفأ بيروت قد حلّت منذ حدة أيام علماً أن "العدالة المتأخرة هي كاللاعدالة" ، وإن الإقتراح الراهن يتدرج في هذا الإطار ما ينذر بإعطاءه صفة الإستعجال المكرر .

لذلك

جئنا بمنكرينا هذه طالبین من حضرتكم طرح اقتراح القانون المُعجل المكرر المرفق على مجلس النواب في أول جلسة يعقدها، وذلك سندأ للمواد 109 و 110 و 112 من النظام الداخلي لمجلس النواب، راجين من المجلس الكريم إقراره.

النائبة بولا يعقوبيان

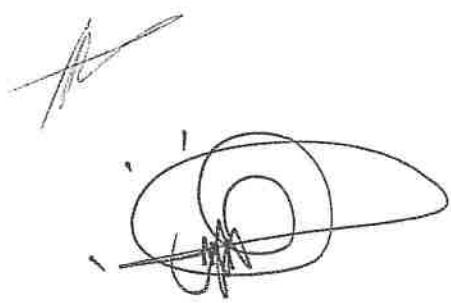
جدول مقارنة

التعديل المقترن	النص الحالي	النص موضوع الإقتراح
<p>يتولى النائب العام التمييزي أو من يُنوبه عنه من المحامين العامين لدى النيابة العامة التمييzieة مهام تحريك الدعوى العامة واستعمالها.</p> <p>يتولى التحقيق قاض يعينه وزير العدل بناء على موافقة مجلس القضاء الأعلى.</p> <p>يجوز للمحقق العالي أن يغرس تنفيه عن النظر في الدعوى. كما يحق لكل من أطراف النزاع أن يطلب ردّه.</p> <p>يقدم عرض التناهى أو طلب الرد إلى المجلس العالى فينظر فيه في غرفة المذاكرة، وقراره بهذا الشأن لا يقبل أى طريق من طرق المراجعة.</p> <p><u>لا يوقف تقديم طلب الرد السير فى الدعوى أو أى من إجراءاتها أو التحقيقات فيها، إلا إذا قرر المجلس العالى خلاف ذلك في غرفة المذاكرة.</u></p> <p>في كل ما لا يتعارض مع أحكام هذه المادة، تطبق على عرض التناهى و طلب الرد القواعد</p>	<p>يتولى النائب العام التمييزي أو من يُنوبه عنه من المحامين العامين لدى النيابة العامة التمييzieة مهام تحريك الدعوى العامة واستعمالها.</p> <p>يتولى التحقيق قاض يعينه وزير العدل بناء على موافقة مجلس القضاء الأعلى.</p>	<p>المادة 360 من قانون أصول المحاكمات الجزائية</p>

الواردة في هذا الشأن في
قانون أصول المحاكمات
المدنية.

فور نفاذ هذا القانون التعديلي،
تُحال إدارياً إلى المجلس العدلي
جميع طلبات تنحّي أو ردّ
المُحقّقين العدليّين المقدّمة قبل
سريانه والتي لم تُقرّر بقرار
نهائي بتاريخ نفاذه، ويُتابع
النظر فيها من النقطة التي
وصلت إليها وفقاً لأحكام هذه
المادة.

النائبة بولا يعقوبيان



أ. د. نورا يعقوبيان

محامية

نحو ١٩٤٣